

## إجراءات الدولة الإسلامية في معالجة الأزمات المالية

في العصر العباسي

الدكتور نايف محمد شبيب المتينوتي

كلية الآداب / جامعة الموصل - العراق

تعد الأزمات بشكل عام إحدى سمات الحياة لأنها سنة كونية جعلها الله تعالى ليختبر بها عباده المؤمنين ويعاقب بها الضالين ، ولذلك فهي قديمة قدم الانسان وليست وليدة العصر الحاضر وقد ذكر لنا القرآن الكريم اخبارا لاقوام سالفة حلت بهم أزمات اقتصادية كأهل مصر في عهد يوسف عليه السلام وغيرهم .

ونظرة الإسلام إلى الأزمة تؤكد على جوانب الخير والشر في الانسان التي عادة ما تكون السبب الرئيس في وقوع الأزمة ومعالجتها { ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ } <sup>(١)</sup> ، وبما أن الإسلام منهجا متكاملًا للحياة بكافة جوانبها فقد تكاملت فيه الاسس والقواعد الكفيلة التي تستقيم بها الحياة ، فلا بد من الرجوع الى مصدر التشريع فيه عند حدوث أي أزمة لاستنباط المعالجات والحلول <sup>(٢)</sup> .

ولعل اخطر ما يواجه بني الانسان ( افرادا وجماعات ودول ) اليوم هو الازمات الاقتصادية لانها ان حدثت فانها تهدد النظام السياسي والاجتماعي في الوقت نفسه ، فالأزمة الاقتصادية — بآسبب تعاريفها — هي مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية التي يخلل فيها التوازن بين الانتاج والاستهلاك وتتميز بوجود فائض من السلع التي لا تجد من يشتريها ، وانخفاض الاسعار وزيادة عدد عاطلين عن العمل وانكماش التجارة الداخلية والخارجية وتعدد حالات الإفلاس <sup>(٣)</sup> .

وما نريد بيانه في هذه الصفحات هو معالجات الدولة الاسلامية للازمات الاقتصادية وتحديدًا المالية منها في العصر العباسي الذي شهد تحولات اقتصادية كبيرة بين ازدهار ورفاه مفرط ، وبين ازمات هددت كيان الدولة ، اما العلاقة بين الأزمة المالية المعاصرة والازمات في العصر العباسي فتمثلة ببيان الاجراءات العامة التي اتخذتها الدولة العباسية في معالجة الازمات في ذلك العصر لإمكانية الاستفادة منها في الوقت الحاضر ولو في الاساسيات لان اغلب اجراءات الدولة العباسية كانت مبنية على احكام فقهية تمثل وجهة نظر الاسلام في حل هذه الازمات ، ولذلك استبعدنا من البحث الإجراءات غير الشرعية كالضرائب وزيادة أيام الشهر لتأخير دفع الرواتب وغيرها ، أما التركيز على العصر العباسي فلأنه العصر الذي اكتملت فيه مؤسسات الدولة الاسلامية واصبحت فيه دولة مدنية مزدهرة متطورة ومتقدمة عن بقية الدول ولا سيما في المجال الاقتصادي اذ انتشرت المؤسسات الاقتصادية في كافة أرجاء الدولة واصبح لها نظام دقيق ومرجعية موحدة وحسابات منظمة ..

(١) سورة الروم ، الآية ٤١ .

(٢) محمد بن علي شماغ ، إدارة الأزمات في حياة الدعوة ، مجلة البيان ( الرياض : ٢٠٠١ ) ، عدد ١٦٢ ، ص ٣٣ .

(٣) مجموعة باحثين ، معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة العامة للكتاب ( القاهرة : ١٩٧٥ ) ص ٢٨ .

وقد مرت اجراءات الخلافة العباسية في معالجة الازمات المالية بمرحلتين :

المرحلة الاولى : اجراءات وقائية قبل وقوع الازمة وتمثلت بـ :

١ - الرقابة المالية :

ظهرت الرقابة المالية في الدولة الاسلامية منذ بداية تأسيسها اذ شهدت نشوء العديد من الدواوين ولا سيما الدواوين الخاصة بالمال كديوان الخراج وديوان بيت المال ، ثم ازداد عدد الدواوين المالية طرديا مع توسع الدولة ومؤسساتها وظهور الحاجة الى زيادة في رقابة المالية وتنظيم امور الواردات والنفقات ، فظهرت دواوين النفقات والضبايع السلطانية والمصادرات وغيرها <sup>(٤)</sup> . وتطور النظام الرقابي للدولة بزيادة هذه الدواوين متخذاً تسلسل وظيفي هرمي الشكل ينتهي بالسلطة العليا المتمثلة بالخليفة او الوزير <sup>(٥)</sup> .

وقد اضطلع ديوان بيت المال <sup>(٦)</sup> بالمهمة الاولى وهي الاشراف على الواردات والنفقات وضبطها ضبطاً دقيقاً بوصفه الجهة المسؤولة عن تحقيق الموازنة المالية للدولة ، فهو بمثابة البنك المركزي او وزارة المالية للدولة المعاصرة ، وكان مقره العام في مركز الخلافة وله فروع في سائر الولايات كما كانت جميع الكتب الصادرة الى الدواوين ذات العلاقة بالنواحي المالية كأوامر الصرف من ولي الأمر تمر به وتثبت فيه قبل ان تصل الى تلك الدواوين لتنفيذها ، وكذلك الكتب الموجهة من نفس الدواوين الى ولي الامر ، وبالتالي فان سجلات بيت المال كانت تحوي جيع مايرد الدولة من اموال وجميع ماينفق بحيث يمكن الاعتماد عليها في تحديد الميزانية ومعرفة معدل النمو والتدهور الاقتصادي في الدولة <sup>(٧)</sup> .

بينما كانت مهمة ديوان الخراج <sup>(٨)</sup> مراقبة عمال الخراج وما يجمع من اموال وكشف حالات الخطأ والتزوير والاختلاس التي قد تحدث من بعض عمال الخراج ، فكانت ارضي الخراج تسجل وفق كشوف خاصة بهذا الديوان وكذلك مساحاتها وغلاتها السنوية وتكون نسخة من هذه السجلات في دواوين الخراج الفرعية في كل اقليم <sup>(٩)</sup> ، وكانت مهمة ديوان النفقات <sup>(١٠)</sup> الاشراف على نفقات دار الخلافة ونفقات الدواوين الاخرى لمنع اصحاب الدواوين من التصرف بايرادات دواوينهم حتى في مجال النفقات الخاصة لكل ديوان فكل تفاصيل النفقات تثبت في هذا الديوان <sup>(١١)</sup> .

(٤) حمام قوام السامرائي ، المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية ٢٤٧ - ٣٣٤ هـ ، مكتبة دار الفتح (دمشق : ١٩٧١ ) ص١٩٤

(٥) خولة عيسى صالح ، الرقابة الادارية والمالية في الدولة العربية الاسلامية ، بيت الحكمة ( بغداد : ٢٠٠١ ) ص٢٢٩ .

(٦) كانت بذرة تاسيه الاولى في عهد ابي بكر الصديق ع ثم تطور في عهد عمر بن الخطاب ع لما كثرت اموال الفتوح ، احمد بن علي القلقشندي ، صبح الاعشى في صناعة الانشا ، تحقيق يوسف علي طويل ، دار الفكر ( دمشق : ١٩٨٧ ) ج ١ ، ص ٤٧٠ - ٤٧١ .

(٧) خولة عيسى صالح ، الرقابة الادارية ، ص٢٢٩ - ٢٣١ .

(٨) تاسس في عهد الخليفة عمر بن الخطاب ع . توفيق سلطان اليوزيكي ، دراسات في النظم العربية الاسلامية ، جامعة الموصل ( الموصل : ١٩٨٨ ) ص ١١٥ .

(٩) حمام السامرائي ، المؤسسات الادارية ، ١٩٥ .

(١٠) من ضمن الدواوين التي اسست في العصر الاموي . توفيق اليوزيكي ، دراسات في النظم ، ص ١١٩ .

(١١) ابو الحسن للهلال بن المحسن الصباي ، الوزراء او تحفة الامراء في تاريخ الوزراء ، تحقيق عبد الستار احمد فراج ، دار احياء الكتب العربية ( القاهرة : ٢٠٠٣ ) ص ١٥ - ٢٧ .

ولتنظيم عمل هذه الدواوين والدواوين الأخرى ومراقبتها أوجد ديوان سمي بديوان الأزمّة<sup>(١٢)</sup> الذي اختص بضبط جميع حسابات الدولة وذلك بمراقبة جميع حسابات الدواوين ، اذ كان لهذا الديوان موظف خاص في كل ديوان يشرف على عمل القائمين عليه سمي زمام الديوان<sup>(١٣)</sup> ، مهمته ضبط حسابات الديوان الذي كلف بمراقبته ورفعها الى رئيس الديوان الذي سيرفعها بدوره الى الخليفة<sup>(١٤)</sup> ، ونتيجة لتطور الجهاز الرقابي في الدولة العباسية وزيادة في ضبط هذا الجهاز استحدث ديوان زمام الأزمّة لمراقبة ديوان الأزمّة<sup>(١٥)</sup> ، ومعلوم ان أي جهاز رقابي لا ينجح ولا يحقق مقاصده الا بوجود رجال اهل لهذه المهمة ثقاة علماء باحوال الشريعة ذوو خبرة في امور الحسابات والصنائع ، لذا فقد كان كل ديوان من الدواوين مجموعة من الرجال لكل منهم مهمة خاصة يتعاونون فيما بينهم من اجل ادارة امور الديوان<sup>(١٦)</sup> .

كما كان هناك مناصبا اخر لا يقل دوره في الامور الرقابية عن الدواوين الا وهو منصب المحتسب<sup>(١٧)</sup> ، اذ لعب المحتسب دورا كبيرا في تسيير النظام الرقابي في الدولة الاسلامية ، فقد اضلع بمسؤوليات كبيرة ومتعددة في كافة نواحي الحياة<sup>(١٨)</sup> ، وما يهمنا هنا دوره في مراقبة اعمال الصيرفة والنقود والاسواق ، اذ كانت مراقبة اسواق الصيرافة من المهام المنوطة به لمنع أي خلل قد يحدث كالربا وتزييف النقود والغش في الاسواق وغيرها وعلى المحتسب ان يتفقد سوقهم ويتجسس عليهم فان عثر على من رابى عاقبه وطرده من السوق<sup>(١٩)</sup> ، ولما لم يكن بمقدور شخص المحتسب بمفرده القيام بهذه المهام الواسعة لذا فانه كان يستعين ببعض الرجال الذين يثق بهم ليكونوا عيونا له على اسواق كل صنعة يطلق عليهم العرفاء<sup>(٢٠)</sup> ، وكل عريف يكون من ثقاة اهل صناعته لكي يكون عالما بالصناعة عارفا بالسابيل والغش والتدليس فيها<sup>(٢١)</sup> ، كما كان للمحتسب نواب على الموانئ والحدود التي تدخل منها البضائع ليعلم مايدخل الى البلاد وما يخرج منها ، فضلا عن بعض الغلمان بمثابة شرطة يستخدمهم في تنفيذ اوامره على المخالفين<sup>(٢٢)</sup> ، كما اضطلعت

(١٢) اسسه الخليفة العباسي المهدي سنة ١٦٢ هـ ، محمد بن جرير الطبري ، تاريخ الرسل والملوك ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار المعارف ( القاهرة : ١٩٦٧ ) ، ج ٨ ، ص ١٦٧ .

(١٣) الطبري ، المصدر نفسه ، ج ٨ ، ص ١٦٧ .

(١٤) حسين فلاح الكساسبة ، المؤسسات الادارية في مركز الخلافة العباسية ( الدواوين ) ، ص ١٧٩ .

(١٥) ابو عبد الله محمد بن عبدوس الجعفي ، الوزراء والكتاب ، تحقيق مصطفى السقا وآخرون ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاد ( القاهرة : ١٩٣٨ ) ص ١٦٦ .

(١٦) حسام السامرائي ، المؤسسات الادارية ، ص ١٩٦ وما بعدها

(١٧) الحسبة هي امر بالمعروف اذا ظهر تركه ونهي عن المنكر اذا ظهر فعله . ابو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي ، الاحكام السلطانية والولايات الدينية ، دار الحرية للطباعة ( بغداد : ١٩٨٩ ) ص ٣٦٢ .

(١٨) للتفاصيل عن مهمات المحتسب ينظر : محمد بن احمد بن بسام ، نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، تحقيق حسام الدين السامرائي ، مطبعة دار المعارف ( بغداد : ١٩٦٨ ) ؛ عبد الرحمن بن نصر الشيزري ، نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، لجنة التائيف والترجمة والنشر ( القاهرة : ١٩٤٦ ) .

(١٩) الشيزري ، نهاية الرتبة ، ص ٧٤ .

(٢٠) ابن بسام ، نهاية الرتبة ، ص ١٠٥ ، حسام السامرائي ، المؤسسات الادارية ، ص ٢٢٩ ؛ خولة علي صالح ، الرقابة الادارية ، ص ١٧٢ .

(٢١) حسام السامرائي ، المؤسسات الادارية ، ص ٢٢٩ .

(٢٢) حسام السامرائي ، المؤسسات الادارية ، ص ٢٢٩ — ٢٣٠ .

مهمة المحتسب بمراقبة البيوع الفاسدة والعقود التي تخالف الشريعة الإسلامية<sup>(٢٣)</sup> فضلا عن مهامه الاجتماعية والدينية الأخرى ، وبذلك نلاحظ النظام الدقيق للجهاز الرقابي في الدولة الإسلامية الذي حافظ على النظام الاقتصادي للدولة حتى نهاية العصر العباسي الأول ، إلا أن ارتقاء أشخاص ضعفاء على عرش الخلافة ، والتدخل الأجنبي الذي أفسد هذا الجهاز بتعيين أناس فاسدين ، أدى إلى تدهور النظام الرقابي تدريجيا إلى أن أصبح أحد عوامل الانهيار الاقتصادي في الدولة العباسية ..

٢- الادخار :

اهتمت الدولة الإسلامية منذ بداية تأسيسها بالادخار وقد تطورت هذه العملية مع تطور الدولة ومؤسساتها ، فأصبحت الدولة في العصر العباسي — ولا سيما في بدايته — تركز على مسألة الادخار تركيزا كبيرا تحسبا لأي أزمة اقتصادية ، لذا فإنها كانت تجري موازنة سنوية أشبه بالميزانية العامة للدولة المعاصرة ، لمعرفة الإيرادات والنفقات لأخراج الفائض وإدخاره ، وكان أبو جعفر المنصور ( ١٣٦ — ١٥٨ هـ ) — الذي يعد المؤسس الفعلي للدولة العباسية — يحب صرف الأموال بكثرة إلا أنه يمنع كان نفسه عن ذلك من أجل الادخار الذي كان يعده قوة السلطان والدولة ، وقد أوضح سياسته الادخارية هذه بقوله " لولا أن الأموال حصن السلطان ودعامة الدين والدنيا وعزهما وزينتهما مابت ليلة وأنا أحرز منه دينارا ولا درهما لما أجد لبذل المال من اللذادة ولما أعلم من إعطائه من جزيل المثوبة " (٢٤) .

فأصبحت سمة الادخار من السمات الأساسية التي قام عليها النظام الاقتصادي في الدولة العباسية لدرجة أن خازن بيت المال كان شديد الحرص لمنع الصرف وكان ينبه الخليفة إذا أكثر الاسراف كما فعل أبو حارثة النهري عندما رمى مفاتيح بيت المال بي يدي المهدي احتجاجا على كثرة اسرافه (٢٥) .

ولاهتمام الخلفاء العباسيين بهذه المسألة أسس بيت مال الخاصة لزيادة التوفير والادخار بشكل مستقل عن بيت المال (٢٦) ، وكانت أهم موارده من أموال الضياع العامة والأموال والهدايا التي تهدى للخلفاء وأموال المصادرات للوزراء والكتاب والعمال المعزولين وما يوفره الخلفاء شخصيا (٢٧) ، ولم يكن ينفق من هذا البيت شيئا إلا بأمر الخليفة شخصيا ، وذلك ليعني أن هذا البيت هو بمثابة الخزينة الشخصية للخليفة ، فالخلفاء كانوا حريصين على عدم الخلط بين أموالهم الخاصة وأموال الدولة ، بل أن الخلفاء هم الذين يدعمون بيت المال من أموالهم الخاصة في كثير من الأحيان (٢٨) ، كما أنهم كانوا يشرفون عليه بأنفسهم أو

(٢٣) الماوردي ، الأحكام السلطانية ، ص ٣٨٠ .

(٢٤) الطبري ، تاريخ الرسل ، ج ٨ ، ص ٢٢٨ .

(٢٥) أبو الحسن علي بن حسين المسموعي ، مروج الذهب ومعادن الجوهر ، دار إحياء التراث العربي ( بيروت : ٢٠٠٢ ) ج ٣ ، ص ٢٢٧ .

(٢٦) الجعفي ، الوزراء ، ص ١٧٦ .

(٢٧) آدم مثر ، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة ، مكتبة الخانجي و دار الكتاب العربي ( بيروت :

١٩٦٧ ) ج ١ : ص ٢٢٩ — ٢٣١ .

(٢٨) الطبري ، تاريخ الرسل ، ج ٨ ، ص ٢٢١ ، ٣٤٧ ، ٣٦٤ .

انهم يعهدون به أحيانا إلى بعض ثقاتهم ممن يتصفون بالخبرة في أمور الحسابات المالية والصيرفة فضلا عن الأمانة<sup>(٢٩)</sup> .

وكانت الدولة تلجأ إلى هذا البيت في أوقات الأزمات المالية الشديدة وخلق بيت المال من الأموال وتعذر الحصول عليها من طريق آخر<sup>(٣٠)</sup> ، ولذا فإن بيت مال الخاصة كان يعد بمثابة الخزينة الثانية للدولة التي تدخر فيها الأموال الفائضة عن حاجة الدولة في سنوات الرخاء لتستخدم في أوقات الأزمات وسنوات العجز المالي ، فهو يمثل في الوقت الحاضر الاحتياطي الاستراتيجي للدولة الذي لا يجوز استخدام أمواله إلا في حالات الضرورة القصوى ، فمثلا عندما ضاقت الأمور في عهد المقتدر ( ٢٩٥ - ٣٢٠ هـ ) بسبب مطالبة القواد والجنود بأموالهم وأرزاقهم وحدث شغب بينهم اضطر المقتدر إلى اخراج خمسمائة ألف دينار من بيت مال الخاصة لإنهاء الأزمة<sup>(٣١)</sup> ، بينما عندما احتيج إلى نفقات عيد الأضحى عام ٢٢٩ هـ - وكان بيت المال خاليا - رفض المقتدر طلب الوزير بفتح بيت مال الخاصة<sup>(٣٢)</sup> .

المرحلة الثانية : إجراءات علاجية بعد وقوع الأزمة وتمثلت بـ :

#### ١- بيع أملاك العامة والخاصة

يعد بيع أملاك الدولة وأملاك الخليفة من الأساليب التي اتبعها بعض الخلفاء العباسيون لسد العجز الحاصل في الأموال نتيجة حدوث أزمات اقتصادية لاي سبب كان ، إذا ما نفدت بيوت المال وما ادخر من أموال ، فمن المعلوم أن الدولة الإسلامية إلى نهاية العصر العباسي الأول لم تمر بأزمة مالية شديدة بحيث اضطر الخليفة إلى بيع أملاكه الخاصة ، ولكن بعد التدهور الكبير الذي حصل في العصر العباسي الثاني وما بعده ونتيجة للتدخلات الأجنبية في شؤون الحكم ومن ثم سيطرتها على مقدرات الدولة الاقتصادية اضطر الخلفاء إلى بيع أملاكهم الخاصة بل وحتى ملابسهم في بعض الأحيان ، فقد باع المقتدر الأملاك العامة من الضياع والمستغلات التي كان قد أقطعها للناس<sup>(٣٣)</sup> ، ونتيجة لاستمرار الأزمة المالية إلى عهد القاهر ( ٣٢٠ - ٣٢٢ هـ ) فقد اضطر إلى بيع العديد من الضياع الخاصة وبعض الأملاك الأخرى<sup>(٣٤)</sup> ، كما باع وزيره ابن مقله أحد مقرات الوزارة<sup>(٣٥)</sup> وبعض الأملاك والضياع السلطانية لايفاء مستحقات التجار من الديون<sup>(٣٦)</sup> ، وقد بقيت أموال الضياع السلطانية والأموال الخاصة تساهم في سد العجز المالي في خزينة الدولة إلى أن سيطر البويهيون على مقاليد الأمور في الخلافة العباسية سنة ٣٣٤ هـ فتدهورت الأوضاع

(٢٩) الصليبي ، رسوم دار الخلافة ، تحقيق ميخائيل عواد ، دار الأفاق العربية ( القاهرة : ٢٠٠٣ ) ص ٣٩ .

(٣٠) لم مزر ، الحضارة الإسلامية ، ج ١ ، ص ٢٢٧ - ٢٢٨ .

(٣١) أبو علي أحمد بن محمد مسكويه ، تجارب الأمم ، شركة التمدن ( القاهرة : ١٩١٤ ) ج ١ ، ص ٢٤ .

(٣٢) الصليبي ، الوزراء ، ص ٣٤ .

(٣٣) خولة الجيلي ، بيت المال ، ص ١٣٣ .

(٣٤) مسكويه ، تجارب الأمم ، ج ١ ، ص ٢٤٥ .

(٣٥) محمد بن عبد الملك الهذلي ، تكملة تاريخ الطبري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ( القاهرة : ١٩٦٧ ) ملحق

بكتاب تاريخ الطبري ، ج ١١ ، ص ٢٧٨ .

(٣٦) مسكويه ، تجارب الأمم ، ج ١ ، ص ٣٢٩ .

السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل عام ، واستولوا على جميع بيوت المال والخراج والضياح السلطانية حتى أنهم نهبوا ما في دار الخلافة ، وخصصوا راتباً يومياً للخليفة وسحبوا صلاحياته في التصرف في الامور المالية (٣٧) وبذلك حرمت الدولة العباسية من وارد مهم من وارداتها .

## ٢ - الاقتراض

كان الاقتراض من الاساليب التي اتبعتها السلطة العباسية في معالجة الازمات المالية التي واجهت الدولة ، وفي الحقيقة ان ظاهرة الاقتراض لم تظهر في العقود الاولى من عمر الدولة الاسلامية لان الواردات كانت كثيرة تغلب على النفقات بسبب كثرة الفتوحات وحسن سياسة الخلفاء وقوة الحكومة المركزية ، ولكن بعد بضع عقود من العصر العباسي توقفت الفتوحات وانفصلت بعض اقاليم الدولة وخرجت السلطة الفعلية من ايدي الخلفاء كل ذلك الى حدوث عجز في ميزانية الدولة في بيت المال وبيت مال الخاصة بل حتى اموال الخليفة نفسه (٣٨) .

وقد اجاز الفقهاء مسألة الاقتراض بين الاشخاص استنادا الى قوله تعالى { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِذَيْنَ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَلَكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ } (٣٩) ، وقوله " ما من مسلم يقرض مسلماً قرضاً مرتين إلا كان كصدقتها مرة " (٤٠)، على ان لا يتحقق من وراء هذا القرض نفعا مقصودا ، حسب القاعدة الفقهية " كل قرضاً جر نفعا فهو ربا " (٤١) ، وعلى ذلك رأى الفقهاء ان الدولة الاسلامية اذا لم تجد مالا لسد نفقاتها جاز لها ان تقترض من اهل البلاد قروضا حسنة بلا فوائد (٤٢) .

ولمواجهة العجز المال الذي حدث مرات عدة في تاريخ الدولة العباسية لجأ الخلفاء الى الاقتراض من كبار التجار والملوك (٤٣) ، ولابد من الاشارة الى ان الاقتراض كان اخر الحلول التي لجأت اليها السلطة العباسية لمواجهة الازمات أي كان يسبق عملية الاقتراض اجراءات عدة كبيع الضياح السلطانية والأموال العامة .

وكانت أول حادثة اقتراض في الدولة العباسية في عهد المأمون ( ١٩٨ -

٢١٨ هـ ) ، اذ واجه عجزاً كبيراً في بيت المال نتيجة الحرب بينه وبين أخيه الأمين فلجأ إلى الاقتراض من التجار والصرافين عشرة ملايين درهم لتمشية امور الدولة (٤٤) ، ثم توالى القروض كلما مرت الدولة بازمة مالية ، لكن يجب الاعتراف ان مسألة الاقتراض - وان كان فيها حلاً مؤقتاً للازمات - كانت

(٣٧) مسكويه ، تجارب الامم ، ج ٢ ، ص ٨٧ ؛ عبد العزيز الدوري ، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري ، مركز دراسات الوحدة العربية ( بيروت : ١٩٩٩ ) ، ص ٢٥٠ .

(٣٨) خولة النجيني ، بيت المال ، ص ١٣٣ .

(٣٩) سورة البقرة ، من الآية ٢٨٢ .

(٤٠) محمد بن يزيد بن ماجة ، سنن ابن ماجة ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ( بيروت : د / ت ) ج ٢ ، ص ٨١٢ .

(٤١) السيد سابق ، فقه السنة ، دار الفكر ( بيروت : ١٩٨٣ ) مج ٣ ، ص ١٨٤ .

(٤٢) الماوردي ، الاحكام السلطانية ، ص ٣٢٧ .

(٤٣) خولة النجيني ، بيت المال ، ص ١٣٣ .

(٤٤) احمد بن اسحاق بن جعفر العيوني ، مشاكلة الناس لزمانهم ، تحقيق وليم ملورد ، دار الكتب الجديد ( بيروت : ١٩٦٢ ) ص ٣٠ .

من أخطر الإجراءات التي اتخذتها الدولة العباسية لأنها أفقدت هيبة الدولة ، كما أنها في كثير من الأحيان لم يكن لديها ما تسد به هذه النفقات مما أدى إلى انعدام الثقة بين الناس والسلطة بحيث أن التجار في الفترات المتأخرة بدأوا يستترون من الحكام خوفاً من الاستدانة منهم<sup>(٤٥)</sup> ، كما ترتب على كثرة الاقتراض نتيجة العجز المالي — في كثير من الأحيان — عدم الاهتمام بنوعية النقد عند ضربه وطلب الدولة من الناس التعامل بهذه النقود<sup>(٤٦)</sup> .

### ٣- ترشيد الانفاق العام

ومن الإجراءات التي اتخذتها الدولة العباسية لمعالجة الأزمات المالية هي تقليل النفقات في أجهزة الدولة وذلك بتسريح بعض الموظفين المدنيين والعسكريين وقد أجاز بعض العلماء تقليل عدد الجند في مثل هذه الحالة فقد أشار الماوردي إلى ذلك بقوله " وإذا أراد ولي الأمر إسقاط بعض الجيش لسبب أوجبه أو لعذر اقتضاه جاز ، وإن كان لغير سبب لم يجز لأنهم جيش المسلمين في الذب عنهم " <sup>(٤٧)</sup> ، فغالبا ما شكلت أرزاق الجند ورواتبهم في العصر العباسي عبئا على الدولة بسبب قلة الفتوحات التي كانت تدر أموالا كثيرة إلى خزانة الدولة فضلا عن الغنائم التي يحصل عليها الجنود ، ففي سنة ٣٢٥ هـ تم تسريح عدد من الجند والغاء اسمائهم من ديوان العطاء ، كما تم تقليل عدد الحجاب والموظفين في دار الخلافة إلى ستين شخصا بعد أن كان عددهم أربعمائة وثمانين<sup>(٤٨)</sup> ويبدو أن هذا الإجراء قد اتبع كثيرا في العصور العباسية المتأخرة وإن الخلفاء بسبب افلاس بيت المال وقلة واردات الدولة قد غالوا في هذا الإجراء بحيث أن عدد الجنود في عهد آخر خليفة عباسي المستعصم بالله ( ٦٤٠ - ٦٥٦ هـ ) كان قليلا جدا وكان ذلك من الأسباب الرئيسية لفشل الخلافة العباسية في مواجهة الغزو المغولي<sup>(٤٩)</sup> .

هذه أهم الإجراءات التي اتخذتها الدولة الإسلامية لمواجهة الأزمات المالية التي واجهتها ، ونستطيع القول أنها تمثل وجهة نظر الإسلام العملية في هذا الجانب ، مع الاعتراف أن هذه الإجراءات قد اتخذت في عصر القوة — أي قوة السلطان — التي من خلالها تم فرض الحلول المستقاة من الشرع الإسلامي ، ويمكن تحديد تلك المدة من بداية تأسيس الدولة الإسلامية حتى نهاية العصر العباسي الأول ، ولكن عندما دب الضعف إلى مركز السلطة المتمثلة بالخلافة وأصبحت تحت سيطرة التدخلات الأجنبية ( المتمثلة بالتسلط التركي والبويهي والسلجوقي ) التي لا تبال في تطبيق الشرع بقدر ما يهمها من تأمين مصالحها الشخصية ، عندها تدهور الاقتصاد العام للدولة الإسلامية وتوالت الأزمات المالية عليها مما اضطرها لإصدار قرارات لمعالجة هذه لآزمات بعيدة عن التشريع الإسلامي كفرض ضرائب غير شرعية وغير ذلك ، مما زاد في

(٤٥) خولة الدجيلي ، بيت المال ، ص ١٣٤ .

(٤٦) خولة الدجيلي ، بيت المال ، ص ١٣٤ .

(٤٧) الماوردي ، الأحكام السلطانية ، ص ٣١٥ - ٣١٦ .

(٤٨) الهدائي ، تكملة تاريخ الطبري ، ص ٣٠٥ .

(٤٩) محمد صالح القزاز ، الحياة السياسية في العراق في عهد السيطرة المغولية ، ( بغداد : ١٩٧٠ ) ص ٩٥ .

تدهور الأوضاع فقلت الواردات وفرغت بيوت المال وزاد التضخم ، وكان ذلك من أهم عوامل ضياع هيبة الدولة العباسية وضعفها ومن ثم نهايتها ...